

## اصلاح قطاع العدالة من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة

بن عمار حنان

جامعة زيان عاشور الجلفة ، البريد الالكتروني : benammarhann@gmail.com

تاريخ النشر: 2026/04/22

تاريخ القبول: 2026/04/08

تاريخ الاستلام: 2026/01/31

## ملخص:

أدى التطور السريع في التكنولوجيا إلى تغييرات جذرية في مختلف المجالات، ومنها القطاع القضائي. فقد أصبح من الممكن استخدام الذكاء الاصطناعي والتحول الرقمي لتسهيل إجراءات التقاضي وتحسين الوصول إلى العدالة. تشمل هذه التحسينات تقديم الدعاوى إلكترونياً، عقد الجلسات عن بُعد، وأرشفة الملفات القضائية بشكل رقمي. كما ساهمت منصات القضاء الإلكتروني في تقليص الوقت والتكاليف، وتعزيز الشفافية والكفاءة. ومع ذلك، تطرح التكنولوجيا تحديات قانونية، مثل حماية البيانات، وأمن المعلومات، وشرعية الأدلة الرقمية. لذلك، أصبح من الضروري تحديث التشريعات لمواكبة هذا التطور، وضمان احترام حقوق الإنسان في البيئة الرقمية. الكلمات المفتاحية: التكنولوجيا، القضاء، التحول الرقمي، الذكاء الاصطناعي، الدعاوى الإلكترونية، الشفافية، حماية البيانات.

## Abstract:

Rapid advances in technology have significantly impacted various sectors, including the judicial system. Today, digital transformation and artificial intelligence are being used to streamline litigation processes and improve access to justice. Innovations include electronic filing of cases, virtual hearings, and digital archiving of legal documents. E-justice platforms have helped reduce time and costs while promoting transparency and efficiency.

However, the use of technology raises legal concerns such as data protection, cybersecurity, and the legitimacy of digital evidence. Therefore, there is a pressing need to update legislation to keep pace with these changes and ensure the protection of human rights in the digital space.

**Keywords:** technology, justice, digital transformation, artificial intelligence, e-litigation, transparency, data protection.

### مقدمة

يُعتبر اللجوء إلى القضاء إحدى الركائز الجوهرية لضمان سيادة القانون وحماية الحقوق والحريات الأساسية للأفراد. وقد عُدَّ عبر العصور أداة فعّالة لتحقيق العدالة وتسوية النزاعات، غير أنّ تطور المجتمعات وتعدد العلاقات القانونية والاقتصادية فرض على المنظومات القضائية البحث عن وسائل حديثة قادرة على مجابهة التحديات الجديدة. في هذا السياق، برزت التكنولوجيا كأحد أهم عناصر التغيير في العالم المعاصر، حيث لم يعد دورها مقتصرًا على المجال الاقتصادي أو الاجتماعي، بل امتد ليشمل القطاع القضائي بمختلف مراحله.

لقد أحدث إدماج التكنولوجيا في القضاء ما يُعرف بـ "العدالة الرقمية"، وهي عدالة تسعى إلى تجاوز حدود الإجراءات التقليدية عبر استثمار الإمكانيات الرقمية والذكاء الاصطناعي لتسهيل عملية التقاضي. وأصبح المتقاضي اليوم قادراً على رفع الدعوى إلكترونياً، ومتابعة قضيته عن بعد، والحصول على الأحكام عبر منصات رقمية، بل وحتى حضور الجلسات افتراضياً في بعض الأنظمة القضائية. إنّ هذا التحول لا يُمثل فقط تحدياً إجرائياً، بل يعكس إعادة تعريف لمفهوم اللجوء إلى القضاء، حيث يُتاح للمواطن أن يصل إلى العدالة بسرعة وفعالية أكبر.

غير أنّ هذا المسار لا يخلو من التحديات، إذ يثير تساؤلات حول مدى احترام الضمانات القضائية التقليدية، وحماية البيانات الشخصية، وضمان المساواة بين المتقاضين في ظل الفجوة الرقمية. كما يطرح إشكاليات متعلقة بمدى جاهزية البنية التحتية الرقمية في بعض الدول، ومدى تأهيل الكوادر القضائية لمواكبة هذا التحول.

من هنا تبرز أهمية دراسة موضوع "التكنولوجيا واللجوء إلى القضاء"، لما له من أبعاد قانونية، تقنية، واجتماعية، تجعله مجالاً خصباً للبحث الأكاديمي والممارسة العملية على حد سواء.

### إشكالية البحث

إلى أي مدى ساهم إدماج التكنولوجيا في المنظومة القضائية في تعزيز الحق في اللجوء إلى القضاء وضمان فعالية العدالة ؟

### أهداف البحث

1. تحليل أثر التكنولوجيا على تطوير الحق في اللجوء إلى القضاء.
2. إبراز أهم المزايا التي تحققها العدالة الرقمية في مواجهة إشكاليات البطء والتعقيد.
3. تقييم التحديات القانونية والتقنية المرتبطة بالتحول الرقمي للقضاء.
4. اقتراح آليات كفيلة بتحقيق توازن بين الابتكار التكنولوجي وضمانات العدالة التقليدية.

## منهجية البحث

المنهج الوصفي التحليلي: لوصف مظاهر التكنولوجيا القضائية وتحليل انعكاساتها على اللجوء إلى القضاء.

المنهج المقارن: لمقارنة تجارب بعض الدول التي سبقت في تطبيق العدالة الرقمية مع تجارب الدول النامية.

## خطة البحث

حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى الإطار النظري للتكنولوجيا في مجال القضاء ، و أما في المبحث الثاني إلى الأساس القانوني لتوظيف التكنولوجيا في القضاء ، وفي المبحث الثالث إلى التكنولوجيا كوسيلة لتسهيل اللجوء إلى القضاء

## المبحث الأول: الإطار النظري للتكنولوجيا في مجال القضاء

## المطلب الأول: تعريف التكنولوجيا القضائية ومظاهرها.

يشير تعريف التكنولوجيا القضائية: إلى إدماج الوسائل الرقمية والتقنيات الحديثة في عمل المؤسسات القضائية، وذلك بهدف تحسين الأداء وضمان عدالة أكثر نجاعة وشفافية. ويُفهم من هذا المصطلح أنه يعبر عن انتقال القضاء من النمط التقليدي، القائم على الوثائق الورقية والإجراءات اليدوية، إلى نظام حديث يعتمد على المنصات الإلكترونية لإدارة القضايا وتبادل المذكرات وتنظيم الجلسات عن بُعد. بهذا المعنى، فالتكنولوجيا القضائية تمثل خطوة متقدمة في مسار التحول الرقمي الذي يشهده قطاع العدالة في مختلف الدول<sup>1</sup>.

إلى جانب التعريف العام، يتضمن مفهوم التكنولوجيا القضائية أبعاداً متعددة؛ فهو من الناحية العملية يشمل جميع التطبيقات والأنظمة المعلوماتية التي تُسهل وصول المتقاضين إلى خدمات المحاكم إلكترونياً، مثل إيداع العرائض عن بُعد، متابعة سير القضايا عبر الإنترنت، والحصول على نسخ من الأحكام دون الحاجة إلى الحضور المادي. كما يرتبط كذلك بإجراءات المحاكمة الرقمية التي أصبحت ممكنة بفضل تطور الوسائل السمعية البصرية، وهو ما انعكس إيجاباً على سرعة البتّ في القضايا وتخفيض التكاليف<sup>2</sup>.

أما على المستوى التطويري، فإن التكنولوجيا القضائية لا تقف عند حدود الأتمتة، بل تمتد إلى إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل السوابق القضائية، وتقديم توصيات تساعد القضاة في اتخاذ القرار، فضلاً عن استخدام خوارزميات

<sup>1</sup> - الهاشمي، عبد الرزاق، القضاء الإلكتروني والتحول الرقمي، دار المنهل، بيروت، 2020، ص 45

<sup>2</sup> - صادق، نبيل، العدالة الرقمية دراسة في التقاضي عن بُعد، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2021، ص 112.

التنبؤ في إدارة عبء العمل القضائي. وقد بينت بعض الدراسات أن إدماج هذه التقنيات يعزز جودة العدالة ويحد من الأخطاء البشرية، شريطة أن يتم ذلك في إطار يحترم الضمانات الدستورية وحقوق الدفاع<sup>1</sup>.

ومن أبرز مظاهر التكنولوجيا القضائية اعتماد النظم الإلكترونية لإدارة القضايا التي تُمكن من تسجيل القضايا بشكل فوري، وإدارة الملفات إلكترونياً، وتيسير تبادل المذكرات بين الأطراف والقضاة. هذا النظام يحد من الاعتماد على الورق، ويُقلل من الأخطاء الإجرائية، كما يُمكن المتقاضين من متابعة ملفاتهم عن بُعد دون الحاجة إلى التنقل المتكرر للمحاكم. وتُظهر التجارب الدولية أن هذه النظم أسهمت بشكل ملموس في تقليص آجال البت في القضايا، وتحسين مستوى رضا المتقاضين عن أداء المحاكم<sup>2</sup>.

كما يعدّ التقاضي عن بُعد أحد أهم المظاهر البارزة للتكنولوجيا القضائية، حيث بات من الممكن عقد الجلسات عبر تقنيات الاتصال المرئي، خصوصاً بعد انتشار جائحة كوفيد-19 التي فرضت إجراءات التباعد الاجتماعي. فقد مكّن هذا الشكل من التقاضي من ضمان استمرارية العدالة حتى في أصعب الظروف، مع المحافظة على علانية الجلسات وحقوق الدفاع. العديد من الدول العربية والأجنبية اعتمدت هذه الوسيلة كخيار استراتيجي وليس مجرد حل مؤقت للأزمات، وهو ما يعكس تحولاً عميقاً في تصور العدالة وإجراءاتها<sup>3</sup>.

أما المحاكم الرقمية فهي مظهر آخر من مظاهر التكنولوجيا القضائية، إذ أصبحت بعض الدول توفر منصات إلكترونية متكاملة تمكّن الأفراد من رفع الدعاوى، دفع الرسوم القضائية، والحصول على نسخ من الأحكام بشكل إلكتروني. وقد أسهم ذلك في تقليل الضغط على المرافق القضائية، وخفض التكاليف الإدارية، فضلاً عن تعزيز الشفافية من خلال تمكين الجمهور من الاطلاع على مجريات القضايا والأحكام المنشورة. وتشير تقارير البنك الدولي إلى أنّ هذه الخطوة رفعت من ثقة المواطنين في الأنظمة القضائية، لا سيما في الدول التي كانت تعاني من بطء الإجراءات وكثرة التراكمات<sup>4</sup>.

ومن المظاهر الحديثة أيضاً إدماج الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي، سواء في تحليل السوابق القضائية أو التنبؤ بآجال القضايا أو حتى في اقتراح الحلول القانونية. فالذكاء الاصطناعي يُسهم في معالجة كميات ضخمة من البيانات بسرعة وكفاءة، مما يساعد القضاة في اتخاذ قرارات مبنية على أسس موضوعية. ورغم الجدل القائم حول مخاطر الاعتماد

<sup>1</sup> - Mokhtar, Ali. Judicial Technology and AI in Courts, Oxford: Oxford University Press, 2022, P 87

<sup>2</sup> - صادق، نبيل، المرجع السابق، ص 121

<sup>3</sup> - عبد العزيز، محمد، المحاكمات عبر الإنترنت دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 2021، ص 89

<sup>4</sup> - World Bank, Digital Justice Transforming Courts Through Technology, Washington World Bank Publications, 2021, P 105.

المفرط على الخوارزميات بما قد يمسّ استقلالية القضاء، إلا أن التجارب الرائدة أظهرت أن هذه الأدوات تعزز من جودة الأحكام وتقلل من الأخطاء المحتملة، إذا ما وُضعت في إطار قانوني صارم يضمن حقوق المتقاضين<sup>1</sup>.

ولا يقتصر الأمر على الذكاء الاصطناعي فقط، بل يشمل كذلك استخدام البلوك تشين في توثيق المعاملات القضائية، حيث توفر هذه التقنية سجلاً غير قابل للتلاعب يُمكن أن يُستخدم في حفظ الأحكام، العقود، أو أي بيانات قضائية حساسة. هذا المظهر يعزز الثقة في نزاهة الإجراءات القضائية، ويمنح المتقاضين ضمانات إضافية ضد التزوير أو العبث بالوثائق<sup>2</sup>.

### المطلب الثاني: مزايا إدماج التكنولوجيا في النظام القضائي

أصبح إدماج التكنولوجيا في النظام القضائي أحد المظاهر البارزة للتطور المؤسسي في الدول المعاصرة، إذ لم يعد التقاضي حكراً على الإجراءات الورقية التقليدية بل انتقل إلى بيئة رقمية أكثر ديناميكية. هذا التحول يُعزى بالأساس إلى الحاجة الملحة لتجاوز التعقيدات البيروقراطية، وضمان عدالة ناجزة وسريعة تستجيب لمتطلبات المواطنين في عالم يتسم بالسرعة والتغير المستمر. إن الرقمنة في المجال القضائي تمثل اليوم أداة إستراتيجية لتحقيق مبدأ سيادة القانون وتكريس حق التقاضي المكفول دستورياً، بما ينسجم مع التوجهات الدولية نحو العدالة الرقمية. وفي هذا الإطار، يُبرز العديد من الباحثين أن الرقمنة القضائية تعكس انتقال العدالة من إطارها التقليدي إلى منظومة حديثة تستجيب لاحتياجات الأفراد والمؤسسات، وتمنح القاضي والحامي والمتقاضى آليات أكثر فاعلية في إدارة النزاع<sup>3</sup>.

من أبرز مزايا إدماج التكنولوجيا في النظام القضائي أنها تساهم في (تسريع الفصل في القضايا). فالوسائل الرقمية تتيح إمكانية تقديم العرائض والمذكرات إلكترونياً، مما يُقلل من الوقت المستغرق في تبادل المستندات الورقية. كما أن المحاكمات عبر تقنية الاتصال المرئي تقلل من مدة الانتظار وتمكن القضاة من الاستماع إلى الأطراف والشهود دون تأجيلات طويلة. وهذا ما ينعكس إيجاباً على تحقيق العدالة في آجال معقولة، إذ يعتبر التأخير المفرط أحد أبرز أوجه إنكار العدالة.

إضافة إلى عامل السرعة، فإن الرقمنة تساهم في (خفض التكاليف المالية) المرتبطة بالتقاضي. فإلغاء الحاجة إلى التنقل المتكرر إلى المحاكم، وتوفير نسخ إلكترونية بدلاً من الأوراق، يقلل من الأعباء الملقاة على كاهل المتقاضين، لا سيما الفئات الضعيفة. كما أن الدولة بدورها تستفيد من تقليص نفقات التسيير، حيث يقل الاعتماد على الموارد البشرية في المهام الإدارية البسيطة ويُعاد توجيهها نحو الوظائف ذات القيمة المضافة. ويشير الباحث السويدي Lindholm في

<sup>1</sup> - Mokhtar Ali, Op cit, P 97

<sup>2</sup> - Khan Imran, Blockchain and the Future of Legal Systems, London: Routledge, 2022, P 134.

<sup>3</sup> - عمرو محمد ناجي نجار، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، **الجلد 1، العدد 3**، مصر، 2021، ص 574.

دراسة حول العدالة الرقمية إلى أن الرقمنة مكّنت أنظمة قضائية أوروبية من خفض النفقات التشغيلية بنسبة معتبرة، ما ساهم في تحسين الكفاءة العامة للجهاز القضائي<sup>1</sup>.

كما أن إدماج التكنولوجيا يحقق (شفافية أكبر في إدارة القضايا)، حيث تسمح المنصات الإلكترونية بتمكين المتقاضين من تتبع ملفاتهم لحظة بلحظة، مما يعزز الثقة في النظام القضائي ويحدّ من شبهات الفساد أو المحاباة. هذه الشفافية تجعل القاضي أكثر التزاماً بالآجال القانونية، وتدفع الأطراف إلى احترام الإجراءات دون تعطيل غير مبرر. وقد أوصى مجلس أوروبا في تقريره حول العدالة الإلكترونية بضرورة تعميم الأنظمة الرقمية باعتبارها وسيلة لضمان النزاهة والشفافية في أداء المحاكم<sup>2</sup>.

جانب آخر لا يقل أهمية يتمثل في أن التكنولوجيا توسّع من (نطاق الوصول إلى العدالة)، لاسيما بالنسبة للفئات المهمشة أو القاطنين في مناطق بعيدة عن المراكز القضائية. فالمنصات الإلكترونية والمحاكمات عن بُعد تتيح لهم ممارسة حق التقاضي دون تكبد مشاق التنقل أو التكاليف الباهظة. وقد أثبتت جائحة كوفيد-19 هذا الدور الحيوي، إذ سمحت التكنولوجيا باستمرار عمل المحاكم عن بعد رغم القيود الصحية. وبهذا المعنى، فإن العدالة الرقمية تمثل آلية لضمان استمرارية المرفق العام القضائي حتى في ظروف الأزمات.

إن إدماج التكنولوجيا يعزز (جودة الأحكام القضائية) بفضل استخدام قواعد البيانات الرقمية التي تتيح للقضاة الاطلاع السريع على السوابق القضائية والنصوص القانونية، مما يساعد في توحيد الاجتهاد وتفادي التناقض في القرارات. كما أن الذكاء الاصطناعي يفتح آفاقاً جديدة في مجال التحليل القانوني، من خلال توفير أدوات تدعم القاضي في البحث عن النصوص وتقدير مدد التقاضي.

### المبحث الثاني: الأساس القانوني لتوظيف التكنولوجيا في القضاء

#### المطلب الأول: الضمانات الدستورية لحق التقاضي وعلاقتها بالرقمنة.

يُعتبر "حق التقاضي" من أبرز الحقوق الأساسية التي كرّسها الدستور الجزائري باعتباره الضمانة الكبرى لحماية باقي الحقوق والحريات. فقد نصّت المادة 149 من دستور 2020 على أنّ "حق التقاضي مضمون للجميع"، وهو ما يعكس الإرادة الدستورية في تكريس هذا الحق كأداة لتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون. ويُفهم من هذا النص أن

<sup>1</sup> -Lindholm, E-Justice and Cost Efficiency\*, 2019

<sup>2</sup> -Council of Europe, \*European Commission for the Efficiency of Justice Report\*, 2021

الدولة مُلزَمة بتأمين وصول الأفراد إلى القضاء دون عوائق، بما ينسجم مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان. هذه المكانة الدستورية لحق التقاضي تجعل منه حقاً مطلقاً لا يجوز المساس بجوهره، إذ يمثل الركيزة الأساسية لسيادة القانون<sup>1</sup>.

في هذا السياق، برزت "الرقمنة" كآلية عملية لترجمة هذا الحق على أرض الواقع، حيث اتجهت الجزائر في السنوات الأخيرة إلى تبني مشروع "العدالة الرقمية" الذي يهدف إلى تحديث المنظومة القضائية عبر اعتماد الوسائل التكنولوجية. فالتحول من الإجراءات الورقية إلى المنصات الرقمية ليس مجرد خيار إداري، بل هو استجابة دستورية لواجب الدولة في ضمان ولوج فعال وسريع إلى العدالة. فقد أطلقت وزارة العدل الجزائرية بوابات إلكترونية تمكّن من إيداع العرائض، متابعة القضايا عن بُعد، والاطلاع على الأحكام القضائية، وهو ما يترجم فعلياً مبدأ تكافؤ الفرص في الوصول إلى القضاء<sup>2</sup>.

وتتجلى العلاقة بين الضمانات الدستورية والرقمنة في عدة مظاهر، أهمها "مبدأ المساواة أمام القضاء"، إذ تسمح الرقمنة لجميع المواطنين بالاستفادة من الخدمات القضائية بنفس الدرجة، بغض النظر عن مكان إقامتهم أو ظروفهم الاجتماعية. فالمنصات الرقمية المعتمدة في الجزائر تُمكن المواطن من رفع الدعوى إلكترونياً أو الاطلاع على سيرها دون الحاجة إلى التنقل المتكرر للمحاكم، وهو ما يُقلّص من العراقيل المادية التي قد تحول دون ممارسة الحق الدستوري في التقاضي. بهذا المعنى، فإن الرقمنة لا تقتصر على تسهيل الإجراءات، بل تؤدي وظيفة دستورية تتمثل في تجسيد مبدأ المساواة<sup>3</sup>.

كما أن "إعلانية الجلسات"، وهي إحدى الضمانات التي نص عليها الدستور الجزائري لضمان المحاكمة العادلة، لم تتأثر بالرقمنة، بل تعززت من خلالها. فقد سمح اعتماد تقنيات الاتصال المرئي خلال فترة جائحة كوفيد-19 بعقد جلسات عن بُعد، مع الحفاظ على الطابع العلني للجلسة من خلال بثها ضمن فضاءات مخصصة أو السماح للمعنيين بمتابعتها إلكترونياً. هذه التجربة أظهرت أن الرقمنة يمكن أن تكون وسيلة لتجاوز الظروف الاستثنائية دون المساس بجوهر الحق الدستوري<sup>4</sup>.

كذلك، يُعتبر "الحق في الدفاع" أحد أهم الضمانات التي يحميها الدستور الجزائري، إذ نصت المادة 59 من دستور 2020 على أن "الحق في الدفاع مضمون في جميع أطوار التحقيق والمتابعة القضائية". وقد أسهمت الرقمنة في تعزيز هذا الحق من خلال إتاحة إمكانية الاطلاع على الملفات القضائية إلكترونياً، وتمكين المحامين من تقديم مذكراتهم عن

<sup>1</sup> - بن عيسى، فريد، الحقوق الدستورية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2021، ص 42.

<sup>2</sup> - منصوري خالد، التحول الرقمي في العدالة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020، ص 118.

<sup>3</sup> - عمار سامي، حق التقاضي في التشريع الدستوري الجزائري، دار المعرفة الجامعية، وهران، 2019، ص 75.

<sup>4</sup> - المجلس الدستوري الجزائري. التقرير السنوي حول الحقوق والحريات في ظل جائحة كوفيد-19\*. منشورات المجلس، الجزائر، 2020، ص 13.

بعد، وهو ما يعزز تكافؤ الفرص بين الخصوم ويُسرّع وتيرة الفصل في القضايا. وقد بينت الدراسات الوطنية أن إدخال تكنولوجيا المعلومات في المحاكم الجزائرية قلّل من الأخطاء الإجرائية ورفع من مستوى الشفافية<sup>1</sup>.

غير أن هذا الارتباط بين الضمانات الدستورية والرقمنة يطرح تحديات تتعلق أساساً بـ "حماية الحياة الخاصة والمعطيات الشخصية"، إذ يفرض الانتقال إلى القضاء الإلكتروني ضرورة سنّ تشريعات تكفل حماية المعلومات الحساسة للمتقاضين. ورغم أن الدستور الجزائري في مادته 46 ينص على حماية الحياة الخاصة، إلا أن الرقمنة تفرض إجراءات إضافية كضمان أمن قواعد البيانات ومنع تسريبها. وقد أشار بعض الباحثين إلى أن نجاح مشروع العدالة الرقمية بالجزائر مرهون بمدى فاعلية الإطار التشريعي لحماية البيانات<sup>2</sup>.

بذلك يتضح أن الضمانات الدستورية لحق التقاضي في الجزائر ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالرقمنة، حيث أصبحت هذه الأخيرة أداة لتفعيل النصوص الدستورية عملياً. فهي تعزز المساواة في الوصول إلى القضاء، تكفل علانية الجلسات، تضمن الحق في الدفاع، وتفتح آفاقاً جديدة لتطوير العدالة، شريطة توفير إطار قانوني صارم يحمي الخصوصية ويوازن بين الحق في التقاضي ومتطلبات الأمن المعلوماتي.

### المطلب الثاني: النصوص التشريعية والتنظيمية المنظمة للتقاضي الإلكتروني.

يمثل "التقاضي الإلكتروني" أحد أبرز مظاهر التحول الرقمي في المنظومة القضائية الجزائرية، وقد جاء تكريسه نتيجة تطور تشريعي وتنظيمي متدرج يعكس رغبة المشرع في تحديث أساليب التقاضي وضمان سرعة وشفافية الإجراءات. فقد انطلقت الإرادة التشريعية من دسترة حق التقاضي للجميع، لتُترجم لاحقاً في نصوص قانونية وتنظيمية تُؤطر اللجوء إلى الوسائل الرقمية أمام الجهات القضائية. ويُلاحظ أن هذه النصوص جاءت في إطار توجه عام نحو بناء عدالة رقمية أكثر فاعلية، بما يتماشى مع الضمانات الدستورية ومبادئ المحاكمة العادلة<sup>3</sup>.

أول هذه النصوص يتمثل في قانون الإجراءات المدنية والإدارية لسنة 2008 الذي أرسى الأساس القانوني لإدماج الوسائل الإلكترونية في بعض الإجراءات، إذ سمح باستخدام المحررات الإلكترونية في الإثبات وأعطى لها حجية مماثلة للمحررات الورقية متى استوفت الشروط المنصوص عليها. هذا التوجه فتح الباب أمام تبني المذكرات الإلكترونية والتبليغ عبر الوسائل التكنولوجية، وهو ما يُعتبر خطوة تشريعية مهمة باتجاه التقاضي الإلكتروني، حتى وإن كان النص لم يستعمل هذا المفهوم صراحة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - حلف الله عبد القادر، التقاضي الإلكتروني في الجزائر الواقع والآفاق، دار هومة، الجزائر، 2021، ص 89.

<sup>2</sup> - بلقاسم نور الدين، حماية المعطيات الشخصية في ظل التحول الرقمي، دار الخلدونية، الجزائر، 2022، ص 102.

<sup>3</sup> - بن عيسى فريد، المرجع السابق، ص 56.

<sup>4</sup> - منصوري، خالد، المرجع السابق، ص 119.

كما أصدر المشرع قانون 15-04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين ، الذي منح للمحررات الإلكترونية قوة ثبوتية متى استوفت شروط الأمن التقني. هذا القانون يُعد الإطار المرجعي لاعتماد التبادل الإلكتروني للوثائق في المجال القضائي، حيث مكن من الاعتراف بالعرائض والطعون المودعة عبر المنصات الإلكترونية شريطة أن تكون موقعة إلكتروني معتمد. ومن هنا يظهر أن المشرع هياً الإطار التشريعي لتأمين المعاملات الإلكترونية، بما يضمن حجيتها أمام القضاء<sup>1</sup>

وفي المجال التنظيمي، برز المرسوم التنفيذي 20-332 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المتعلق برقمنة قطاع العدالة، والذي نص على إنشاء منصات إلكترونية خاصة بالتقاضي عن بُعد وإيداع العرائض ومتابعة القضايا. هذا المرسوم أعطى الشرعية العملية للتقاضي الإلكتروني في الجزائر، إذ نظم كيفية استعمال تقنيات الاتصال السمعي البصري في المحاكمات الجزائية والمدنية على حد سواء، مع ضمان حقوق الدفاع وحماية المعطيات الشخصية للمتقاضين. ويُعتبر هذا النص نقلة نوعية في المسار التنظيمي، لأنه حدد بوضوح الإجراءات العملية لاعتماد الرقمنة في القضاء<sup>2</sup>.

كما تضمن المرسوم التنفيذي 21-155 المؤرخ في 27 أبريل 2021 أحكاماً تتعلق بإنشاء البوابة الإلكترونية لوزارة العدل، التي تسمح للمواطنين بمتابعة ملفاتهم القضائية والحصول على نسخ من الأحكام إلكترونياً. هذه البوابة تُجسد بعداً عملياً للنصوص التشريعية السابقة، إذ تحولت إلى أداة لتقريب العدالة من المواطن وتجسيد مبدأ المساواة فيولوج إلى القضاء. وقد أكدت تقارير وطنية أن هذه البوابة ساهمت في تقليص آجال التقاضي وخفض الضغط على الجهات القضائية<sup>3</sup>

إلى جانب ذلك، برزت نصوص تنظيمية أخرى مثل المنشور الوزاري رقم 003 لسنة 2020 الذي وضع الإطار العملي لاستخدام تقنيات الاتصال عن بُعد أثناء المحاكمات، خاصة خلال جائحة كوفيد-19. هذا المنشور أقر إمكانية الاستماع إلى الأطراف والشهود عن بُعد، مع التأكيد على احترام علانية الجلسات وضمانات الدفاع. وهو ما يعكس مرونة المشرع الجزائري في تكييف النصوص التنظيمية مع الظروف الاستثنائية، دون المساس بالحقوق الأساسية<sup>4</sup>.

إن المنظومة التشريعية والتنظيمية الجزائرية المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني تُظهر مساراً تراكمياً، انطلق من الاعتراف القانوني بالمحررات الإلكترونية، مروراً بإصدار قوانين خاصة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، وصولاً إلى تبني مراسيم تنفيذية تنظم المحاكمات عن بُعد وتُنشئ بوابات إلكترونية للتقاضي، هذه النصوص تُجسد إرادة الدولة في تحديث القضاء وضمان ولوج فعال وسريع للعدالة في إطار يحترم الضمانات الدستورية وحقوق المتقاضين.

<sup>1</sup> - بوسماحة أحمد، القانون الإلكتروني وحجية المحررات الرقمية، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 84

<sup>2</sup> - المرسوم التنفيذي 20-332 المؤرخ في 22 نوفمبر 2020 المتعلق برقمنة قطاع العدالة، 2020، ص 5

<sup>3</sup> - خلف الله عبد القادر، التقاضي الإلكتروني في الجزائر الواقع والآفاق، دار هومة، الجزائر، 2021، ص 92.

<sup>4</sup> - المجلس الأعلى للقضاء، تقرير سنوي حول سير العدالة في ظل جائحة كوفيد-19، منشورات المجلس، الجزائر، 2020، ص 17.

## المبحث الثالث: التكنولوجيا كوسيلة لتسهيل اللجوء إلى القضاء

### المطلب الأول: آليات اللجوء إلى القضاء عبر الوسائط الرقمية

يمثل اللجوء إلى القضاء عبر الوسائط الرقمية أحد أهم مظاهر التحول التكنولوجي الذي تشهده الأنظمة القضائية المعاصرة، إذ أصبح جزءاً لا يتجزأ من الإصلاحات الرامية إلى تبسيط الإجراءات وتحقيق العدالة الناجزة. وتقوم هذه الآليات على إدماج التقنيات الحديثة في مراحل التقاضي المختلفة، بدءاً من رفع الدعوى وصولاً إلى تنفيذ الأحكام. وقد تزايدت الحاجة إلى هذه الأدوات في ظل تطور المعاملات الإلكترونية والظروف الطارئة مثل جائحة كوفيد-19، مما أبرز ضرورة توفير مسارات بديلة للتقاضي التقليدي تضمن استمرارية مرفق العدالة<sup>1</sup>.

أولى هذه الآليات تتمثل في "إيداع العرائض والدعوى إلكترونياً" عبر المنصات المخصصة من قبل وزارات العدل. إذ يمكن للمتقاضين أو محاميهم رفع الدعوى بواسطة بوابة إلكترونية مؤمنة، مرفقة بالوثائق المسوَّحة ضوئياً والموقعة بتوقيع إلكتروني معتمد. هذا الإجراء يختصر الوقت ويقلل من أعباء التنقل، كما يساهم في تقليل حالات التأخير المرتبطة بالمعاملات الورقية. ويشترط في هذه العملية وجود إطار قانوني يمنح للمحركات الإلكترونية الحجية ذاتها التي تتمتع بها الوثائق التقليدية<sup>2</sup>.

إلى جانب ذلك، تُعتبر آلية التبليغ الإلكتروني من الركائز الجوهرية للتقاضي الرقمي، إذ تسمح للمحاكم بإخطار الأطراف عبر البريد الإلكتروني أو الرسائل النصية القصيرة أو المنصات الرسمية، وتضمن هذه الوسيلة فعالية أكبر في تبليغ الاستدعاءات والأحكام، مما يقلل من حالات بطلان الإجراءات الناتجة عن تعذر التبليغ. كما أن اعتماد أنظمة إلكترونية مؤمنة يتيح إمكانية التحقق من هوية المتلقي، مما يعزز الشفافية والمصدقية في العملية القضائية<sup>3</sup>.

أما جلسات المحاكمة عن بُعد، فهي من أبرز مظاهر الرقمنة في القضاء، إذ تسمح للأطراف بالمشاركة في الجلسات عبر تقنيات الاتصال المرئي والمسموع. وتكتسي هذه الآلية أهمية خاصة في القضايا الجزائية، حيث يمكن الاستماع إلى المتهمين أو الشهود دون الحاجة إلى نقلهم، مما يقلل التكاليف ويعزز سرعة الفصل في القضايا. ومع ذلك، فإن استخدامها يثير تحديات متعلقة بضمان علانية الجلسات وحماية حقوق الدفاع، الأمر الذي يستوجب تكيف النصوص القانونية بما يحقق التوازن بين السرعة والضمانات الأساسية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - سعيد نذير، العدالة الرقمية والتحول القضائي، دار الخلدونية، الجزائر، 2021، ص 47.

<sup>2</sup> - خلف الله عبد القادر، التقاضي الإلكتروني في الجزائر الواقع والآفاق، دار هومة، الجزائر، 2020، ص 122.

<sup>3</sup> - منصوري خالد، التحول الرقمي في العدالة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2019، ص 85.

<sup>4</sup> - عاشور فتيحة، التحول الرقمي في الإجراءات القضائية، دار الفكر الجامعي، الجزائر، 2021، ص 134.

ومن بين الآليات أيضاً متابعة القضايا إلكترونياً عبر بوابات العدالة الرقمية التي تتيح للمتقاضين ومحاميهم الاطلاع على مآل الملفات، مواعيد الجلسات، والقرارات الصادرة، دون الحاجة إلى التنقل لمقر المحكمة. هذا الإجراء يُعتبر تجسيداُ فعلياً لمبدأ تقريب العدالة من المواطن، كما يعكس التوجه نحو الشفافية من خلال تمكين الأفراد من مراقبة سير قضاياهم بشكل لحظي<sup>1</sup>

كما تشمل آليات التقاضي الرقمي اعتماد التوقيع الإلكتروني الموثق في مختلف مراحل الدعوى، سواء في تحرير العرائض أو العقود أو محاضر الجلسات. إذ يشكل هذا التوقيع ضمانة أساسية لسلامة الإجراءات وموثوقية المستندات المتبادلة إلكترونياً، وبمنحها قوة ثبوتية أمام القضاء. وقد أظهرت التجارب المقارنة أن الاعتماد الواسع للتوقيع الإلكتروني أدى إلى تعزيز الثقة في المعاملات القضائية عبر الوسائط الرقمية<sup>2</sup>.

حيث انه برزت المنصات المخصصة لتنفيذ الأحكام إلكترونياً كإحدى الممارسات المبتكرة، حيث يُمكن من خلالها متابعة إجراءات التنفيذ وتبادل المراسلات بين الأطراف وأعوان التنفيذ عبر تطبيقات مؤمنة. هذه الآلية تقلل من التعطيل الناجم عن الطابع الورقي التقليدي، وتُسهم في رفع فعالية مرفق العدالة ككل. غير أن نجاحها يتطلب توافر بنية تحتية تقنية قوية وضمان حماية المعطيات الشخصية للمتقاضين<sup>3</sup>.

إن آليات اللجوء إلى القضاء عبر الوسائط الرقمية أصبحت تشكل رافعة أساسية لإصلاح المنظومة القضائية، حيث توفر السرعة والفعالية، مع ضرورة وضع أطر قانونية وتنظيمية تضمن التوازن بين متطلبات الرقمنة وحماية الحقوق الأساسية للمتقاضين.

## المطلب الثاني: تقديم الدعاوى إلكترونياً .

يُعتبر تقديم الدعاوى إلكترونياً من أبرز الآليات التي جاء بها التحول الرقمي في مجال العدالة، إذ مكّن المتقاضين ومحاميهم من رفع الدعاوى والطعون عبر منصات إلكترونية مؤمنة دون الحاجة إلى الحضور المادي أمام مكاتب الضبط. وتستند هذه الآلية إلى مبدأ تسخير التكنولوجيا لتقريب القضاء من المواطن وتبسيط الإجراءات، بما ينسجم مع متطلبات العصر الحديث ومعايير العدالة الناجزة. فالتقديم الدعاوى إلكترونياً ليس مجرد وسيلة تقنية، بل هو إصلاح مؤسسي يعكس إرادة الأنظمة القضائية في تجاوز التعقيدات الشكلية والتخفيف من الضغط على الهياكل التقليدية<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - بن عيسى فريد، الحقوق الدستورية والعدالة الرقمية، دار الخلدونية، الجزائر، 2022، ص 66

<sup>2</sup> - بوسماحة أحمد، القانون الإلكتروني وحجية المحررات الرقمية، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 73.

<sup>3</sup> - وزارة العدل الجزائرية، دليل رقمنة قطاع العدالة، منشورات رسمية، الجزائر، 2020، ص 19.

<sup>4</sup> - بن عيسى فريد، الحقوق الدستورية والعدالة الرقمية، الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2021، ص 74

تبدأ عملية الإيداع الإلكتروني عادةً بإنشاء حساب خاص للمتقاضى أو المحامي عبر البوابة الرسمية للعدالة، حيث يتم إدخال البيانات الشخصية والموضوعية المرتبطة بالقضية، مع إرفاق المستندات المسوَّحة ضوئياً في صيغ رقمية معتمدة. وتخضع هذه العملية لضوابط تقنية وقانونية أهمها اعتماد التوقيع الإلكتروني الموثق لضمان صحة العرائض وصيغها بالقوة الثبوتية، بما يعادل التوقيع الخطي في الإجراءات التقليدية. ويتيح النظام للمتقاضى متابعة مراحل تسجيل دعواه عبر لوحة تحكم شخصية، مما يعزز مبدأ الشفافية والاطلاع المباشر<sup>1</sup>.

وتبرز أهمية هذه الآلية في كونها تُقلّص آجال رفع الدعاوى، حيث يتم إيداع الملف القضائي إلكترونياً في وقت وجيز ودون قيود زمنية مرتبطة بساعات العمل الإداري. فالنظام الرقمي متاح عادةً على مدار الساعة، وهو ما يتيح للمتقاضين حرية أكبر في ممارسة حقهم في التقاضي، ويُجنبهم صعوبات الانتقال أو الاصطفاف الطويل أمام شبابيك المحاكم. كما أن هذه المرونة تكتسي قيمة عملية خاصة في القضايا المستعجلة التي تتطلب إيداعاً فورياً للعرائض<sup>2</sup>.

من الناحية القانونية، يطرح الإيداع الإلكتروني إشكاليات مرتبطة بحجية المستندات المقدمة عبر المنصة. وقد عالجت العديد من التشريعات هذا الإشكال من خلال الاعتراف بالحررات الإلكترونية كأدلة قانونية متى استوفت الشروط التقنية، مثلما نصت عليه القوانين الخاصة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين. وبهذا أصبح للمذكرات الإلكترونية نفس القيمة القانونية التي تتمتع بها نظيراتها الورقية، شريطة أن تصدر عبر قنوات رسمية وتخضع لآليات تحقق تضمن أصالتها<sup>3</sup>.

ويُعتبر الإيداع الإلكتروني وسيلة مهمة أيضاً لمكافحة البيروقراطية وتقليل التكاليف المرتبطة بالنسخ الورقية وخدمات البريد. فالتقارير الحديثة تشير إلى أن اعتماد تقديم الدعاوى إلكترونياً ساهم في تقليص الأعباء المالية بنسبة ملحوظة، سواء بالنسبة للمحاكم أو المتقاضين. كما أن هذا النظام يعزز حماية البيئة عبر تقليل استهلاك الورق، مما ينسجم مع توجهات التنمية المستدامة<sup>4</sup>.

ورغم هذه المزايا، يواجه النظام تحديات عملية أبرزها ضعف البنية التحتية التكنولوجية في بعض المناطق، إضافة إلى مخاوف تتعلق بأمن المعلومات وحماية البيانات الشخصية. فنجاح التقديم الدعاوى إلكترونياً مرتبط بمدى قدرة السلطات القضائية على توفير أنظمة مؤمنة ضد القرصنة وضمان سرية الوثائق المودعة. لذلك غالباً ما تُرافق هذه الآلية بمخطط وطنية للأمن السيبراني وتشريعات لحماية المعطيات الشخصية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - منصوري خالد، التحول الرقمي في العدالة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020، ص 92

<sup>2</sup> - سعيد نذير، العدالة الرقمية والتحول القضائي، دار الخلدونية، الجزائر، 2021، ص 101.

<sup>3</sup> - بوسماحة أحمد، القانون الإلكتروني وحجية المحررات الرقمية، دار هومة، الجزائر، 2018، ص 65.

<sup>4</sup> - عاشور فتيحة، المرجع السابق، ص 144

<sup>5</sup> - وزارة العدل الجزائرية، دليل رقمنة قطاع العدالة، منشورات رسمية، الجزائر، 2020، ص 13

كما أن فعالية الإيداع الإلكتروني تتوقف على تكوين الكوادر القضائية والإدارية في التعامل مع المنصات الرقمية. فالقضاة وأعاون الضبط مطالبون بالتأقلم مع هذا التحول، وتلقي دورات تدريبية تُمكنهم من إدارة الملفات الإلكترونية ومراقبة صحتها. وقد أظهرت تجارب مقارنة، مثل التجربة الفرنسية والكندية، أن نجاحه مرهون بوجود تكامل بين الإطار التشريعي، البنية التحتية الرقمية، والتأهيل البشري<sup>1</sup>.

وان آلية تقديم الدعاوى إلكترونياً تمثل ثورة في إجراءات التقاضي، إذ تدمج بين الكفاءة والشفافية وتحقق ولوجاً أكثر سهولة للعدالة. غير أن استدامتها تتطلب تعزيز الثقة الرقمية عبر أنظمة أمان متطورة، وضمان تكافؤ الوصول إليها لجميع المواطنين دون تمييز، حتى لا تتحول الرقمنة إلى حاجز جديد أمام الفئات الهشة.

### المطلب الثالث: المحاكمات عن بُعد والوسائط السمعية البصرية.

أصبحت المحاكمات عن بُعد عبر الوسائط السمعية البصرية إحدى أبرز مظاهر التحول الرقمي في العدالة الحديثة، حيث تهدف إلى ضمان استمرارية عمل المرفق القضائي وتيسير الوصول إلى القضاء، خصوصاً في ظل الظروف الاستثنائية مثل جائحة كوفيد<sup>19</sup>. وتعتمد هذه الآلية على استخدام تقنيات الاتصال المرئي والمسموع لتمكين القضاة والمتقاضين من المشاركة في الجلسات دون الحضور المادي في قاعات المحاكم، وهو ما يمثل ثورة في مجال الإجراءات القضائية من حيث السرعة والمرونة<sup>2</sup>.

تتمثل الفكرة الجوهرية للمحاكمة عن بُعد في تمكين جميع أطراف النزاع من التفاعل المباشر من خلال قنوات رقمية مؤمنة تضمن الاستماع والمرافعة والترافع بشكل متزامن. وتُستخدم في هذا السياق منصات مخصصة، تتيح بثاً مرئياً وصوتياً مباشراً، بما يكفل للقاضي تقييم الوقائع والشهادات كما لو كانت داخل قاعة المحكمة. ويُعد هذا التطور استجابة طبيعية للتحديات العملية المرتبطة بنقل المتهمين أو الشهود، لا سيما في القضايا الجنائية المعقدة أو تلك التي تتعلق بمسافات جغرافية بعيدة<sup>3</sup>.

وتبرز أهمية الوسائط السمعية البصرية في كونها تعزز سرعة الفصل في القضايا وتقلل من الأعباء المالية والإدارية. فالنقل التقليدي للموقوفين إلى المحاكم يتطلب ترتيبات أمنية مكلفة، بينما يسمح الاتصال المرئي بتوفير هذه التكاليف وضمان مشاركة المتهم في الجلسة من مكان احتجازه. كما أن هذه التقنية تُسهم في حماية الشهود أو الضحايا في القضايا الحساسة، إذ يمكن الاستماع إليهم عن بُعد دون تعريضهم لضغوط نفسية أو تهديدات مباشرة<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> - خلف الله عبد القادر، المرجع السابق، ص 121

<sup>2</sup> - سعيد نذير. المرجع السابق، ص 55

<sup>3</sup> - منصور خال. المرجع السابق، ص 131

<sup>4</sup> - خلف الله عبد القادر، المرجع السابق، ص 95

مع ذلك، تُطرح تساؤلات جوهرية تتعلق بمدى انسجام المحاكمات عن بُعد مع الضمانات الدستورية للمحاكمة العادلة، وفي مقدمتها علانية الجلسات، وحق الدفاع، وحق المتهم في مواجهة الشهود. وقد عاجلت بعض التشريعات هذه الإشكاليات عبر وضع ضوابط تضمن بث الجلسات بشكل علني على المنصات الرسمية للمحاكم، إلى جانب تمكين المحامين من التواصل السري مع موكلهم أثناء الجلسة، حتى وإن تمت عن بُعد. وبهذا تسعى التجارب المقارنة إلى إيجاد توازن بين مقتضيات السرعة والتكنولوجيا، وبين صون الحقوق الأساسية<sup>1</sup>.

كما أن نجاح هذه الآلية مرهون بمدى توافر البنية التحتية الرقمية اللازمة، فالمحاكمة عن بُعد تتطلب تجهيزات تقنية متطورة في قاعات المحاكم ومراكز الاحتجاز، إلى جانب شبكات اتصال مؤمنة وسريعة. أي خلل تقني أثناء الجلسة قد يؤدي إلى الإخلال بحقوق الدفاع أو إلى بطلان الإجراءات، وهو ما دفع العديد من الدول إلى تخصيص ميزانيات ضخمة لتطوير المنظومات السمعية البصرية داخل مؤسساتها القضائية<sup>2</sup>.

وتعتبر التجارب الدولية مرجعاً مهماً في هذا المجال، حيث اعتمدت فرنسا وكندا منذ سنوات أنظمة محاكمة عن بُعد في بعض القضايا، خصوصاً المرتبطة بالإرهاب والجريمة المنظمة. وأظهرت هذه التجارب أن الوسائط السمعية البصرية ليست بديلاً كاملاً عن الحضور المادي، لكنها تمثل أداة فعالة لتجاوز العوائق العملية، شريطة أن تخضع لضوابط قانونية دقيقة تحمي حقوق الأطراف. هذا النموذج أثر بدوره في عدة دول عربية، ومنها الجزائر التي أقرت استخدام تقنيات الاتصال عن بُعد في المحاكمات<sup>3</sup>.

وبالإضافة إلى الجانب الإجرائي، فإن المحاكمة عن بُعد تُسهم في إضفاء قدر من الشفافية على عمل القضاء، إذ تُتيح للجمهور ووسائل الإعلام متابعة مجريات الجلسات عبر المنصات الرسمية. غير أن هذا الانفتاح يطرح تحديات جديدة متعلقة بحماية الحياة الخاصة للأطراف وضمان عدم إساءة استعمال التسجيلات أو بثها خارج الإطار القانوني، الأمر الذي يستوجب وضع معايير دقيقة لمعالجة البيانات السمعية البصرية المرتبطة بالمحاكمات<sup>4</sup>.

إن المحاكمات عن بُعد بالاعتماد على الوسائط السمعية البصرية تمثل نموذجاً متقدماً لتحديث العدالة، يجمع بين الفعالية والمرونة، لكنه يتطلب في المقابل إطاراً قانونياً وتنظيماً متيناً يوازن بين التكنولوجيا وحماية الضمانات الدستورية. فهي خطوة لا يمكن اعتبارها مجرد خيار ظرفي، بل ضرورة استراتيجية لمستقبل العدالة الرقمية.

<sup>1</sup> - عاشور فتيحة. المرجع السابق، ص 141

<sup>2</sup> - بن عيسى فريد. المرجع السابق، ص 78.

<sup>3</sup> - مرسوم تنفيذي رقم 20 - 332 مؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020 المنظم لاستخدام تقنيات الاتصال

عن بُعد في المحاكمات، 2020، ص 11

<sup>4</sup> - بوسماحة، أحمد. المرجع السابق، ص 102

إن العلاقة بين التكنولوجيا واللجوء إلى القضاء تمثل اليوم أحد أبرز مظاهر التحول في المنظومات القانونية والقضائية عبر العالم. فقد أصبح من غير الممكن تصور عدالة فعالة في القرن الحادي والعشرين بمعزل عن استثمار الأدوات الرقمية التي أسهمت في تبسيط الإجراءات القضائية، وتقليص آجال الفصل في المنازعات، وتعزيز مبدأ الشفافية والولوج الشامل إلى العدالة. فالتحول الرقمي لم يعد مجرد خيار تقني أو إداري، بل تحول إلى رهان استراتيجي يهدف إلى تقريب القضاء من المواطن، وجعل الحق في التقاضي أكثر واقعية وتحميلاً على أرض الواقع.

ومع ذلك، فإن إدماج التكنولوجيا في مجال القضاء يثير جملة من التحديات القانونية والمؤسسية. إذ يظل من الضروري ضمان التوازن بين سرعة وفعالية الخدمات الرقمية من جهة، وحماية الضمانات الأساسية للمحاكمة العادلة من جهة أخرى. فالعلنية، والشفافية، وحق الدفاع، وسرية المداوولات، كلها مبادئ أساسية يجب الحفاظ عليها حتى في ظل التحول الرقمي. ومن هنا فإن نجاح العدالة الرقمية لا يقاس فقط بمدى انتشار المنصات الإلكترونية أو سرعة تسجيل الدعاوى عن بُعد، بل أيضاً بمدى قدرة هذه الأدوات على تكريس ثقة المواطن في القضاء كجهاز مستقل وفعال.

ويمكن القول إن إدماج التكنولوجيا في قطاع العدالة قد أضحى ضرورة حتمية لمواكبة التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم المعاصر. فاللجوء إلى القضاء عبر الوسائط الرقمية لم يعد مجرد خيار إداري، بل أصبح وسيلة عملية لتجسيد الحق الدستوري في التقاضي، وتقريب القضاء من المواطن، وتجاوز التعقيدات الإجرائية التقليدية. لقد أبانت التجارب الدولية، كما أظهرت الخطوات الأولى في الجزائر، أن التحول الرقمي قادر على إحداث نقلة نوعية في تسهيل الخدمات القضائية وتحقيق العدالة الناجزة.

ومن خلال ما سبق، يمكن استخلاص جملة من النتائج الأساسية:

1. التكنولوجيا وسيلة لتبسيط الإجراءات القضائية: إذ ساهمت الرقمنة في تسريع عملية رفع الدعاوى، وتسهيل متابعة الملفات القضائية إلكترونياً، وتقليص آجال الفصل في النزاعات.
2. تعزيز مبدأ تقريب القضاء من المواطن: تتيح الوسائط الرقمية إمكانية الولوج إلى القضاء دون عوائق جغرافية أو بيروقراطية، خصوصاً للمواطنين المقيمين في المناطق النائية.
3. تحديات قانونية وتقنية قائمة: لا يزال ضعف الإطار التشريعي المرتبط بحجية الأدلة الرقمية، وحماية البيانات الشخصية، وضمان الأمن السيبراني من أبرز العراقيل أمام تعميم العدالة الرقمية.
4. أهمية التكوين المستمر: أظهرت التجربة أن نجاح اللجوء إلى القضاء عبر التكنولوجيا مرهون بتأهيل القضاة، المحامين، وموظفي العدالة لاستعمال الأدوات الرقمية بكفاءة.

5. الحاجة إلى رؤية شمولية: العدالة الرقمية لا تقتصر على تحديث تقني، بل تتطلب إصلاحاً مؤسسياً وتشريعياً متكاملًا يضمن الحفاظ على الضمانات الدستورية للمحاكمة العادلة.

وبناءً على النتائج المستخلصة، يمكن اقتراح جملة من التوصيات العملية لتطوير العدالة الرقمية في الجزائر:

1. تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي: من خلال إصدار قوانين صريحة تنظم التقاضي الإلكتروني، وتعترف بحجية الأدلة الرقمية، وتوطر استخدام التوقيع الإلكتروني، بما يضمن الانسجام مع المعايير الدولية.

2. تطوير البنية التحتية الرقمية: تجهيز المحاكم بقاعات افتراضية مؤمنة، وربطها بشبكات إنترنت عالية الكفاءة، مع توفير منصات موحدة لإدارة الملفات القضائية، تُمكن المتقاضين من رفع وتتبع دعاوهم إلكترونياً.

3. ضمان الأمن السيبراني وحماية البيانات: عبر اعتماد بروتوكولات متقدمة للتشفير، وتطبيق أنظمة صارمة لمكافحة الاختراقات، بما يحافظ على سرية المداولات القضائية وخصوصية المتقاضين.

4. تكوين وتأهيل الموارد البشرية: تنظيم برامج تدريبية دورية لفائدة القضاة، المحامين، وموظفي العدالة، تركز على مهارات استخدام الأنظمة الرقمية وآليات حماية الأدلة الإلكترونية.

5. تعزيز البعد الاجتماعي للعدالة الرقمية: من خلال ضمان استفادة المواطنين في المناطق النائية أو ذوي الدخل المحدود من الخدمات القضائية الرقمية، وذلك عبر توفير مراكز مساعدة قانونية إلكترونية ودعم مادي وتقني للفئات الهشة.

إن تبني هذه التوصيات من شأنه أن يدعم مسار التحول الرقمي في قطاع العدالة بالجزائر، ويجعل من التكنولوجيا أداة حقيقية لتقريب القضاء من المواطن، وضمان عدالة ناجزة، عادلة، وشفافة في عصر الرقمنة.

#### قائمة المراجع:

الكتب:

1. بلقاسم نور الدين، حماية المعطيات الشخصية في ظل التحول الرقمي، دار الخلدونية، الجزائر، 2022

2. بن عيسى، فريد، الحقوق الدستورية في الجزائر، دار الخلدونية، الجزائر، 2021

3. بوسماحة أحمد، القانون الإلكتروني وحجية المحررات الرقمية، دار هومة، الجزائر، 2018

4. خلف الله عبد القادر، التقاضي الإلكتروني في الجزائر الواقع والآفاق، دار هومة، الجزائر، 2021

5. سعيد نذير، العدالة الرقمية والتحول القضائي، دار الخلدونية، الجزائر، 2021

6. صادق، نبيل، العدالة الرقمية دراسة في التقاضي عن بُعد، دار الفكر الجامعي، القاهرة، 2021
7. عاشور فتيحة، التحول الرقمي في الإجراءات القضائية، دار الفكر الجامعي، الجزائر، 2021
8. عبد العزيز، محمد، المحاكمات عبر الإنترنت دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، الإسكندرية، 2021
9. عمار سامي، حق التقاضي في التشريع الدستوري الجزائري، دار المعرفة الجامعية، وهران، 2019
10. منصوري خالد، التحول الرقمي في العدالة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2020
11. الهاشمي، عبد الرزاق، القضاء الإلكتروني والتحول الرقمي، دار المنهل، بيروت، 2020

#### مقالات:

1. عمرو محمد ناجي نجار، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 3، مصر، 2021

#### مراسيم

1. مرسوم تنفيذي رقم 20 - 332 مؤرخ في 06 ربيع الثاني عام 1442 الموافق 22 نوفمبر سنة 2020 المنظم لاستخدام تقنيات الاتصال عن بُعد في المحاكمات، 2020.

#### تقارير:

1. التقرير السنوي حول الحقوق والحريات في ظل جائحة كوفيد-19. منشورات المجلس، الجزائر، 2020
2. تقرير سنوي حول سير العدالة في ظل جائحة كوفيد-19، منشورات المجلس، الجزائر، 2020.

#### باللغة الأجنبية:

1. Council of Europe, European Commission for the Efficiency of Justice Report, 2021
2. Khan Imran, Blockchain and the Future of Legal Systems, London: Routledge, 2022.
3. Lindholm, E-Justice and Cost Efficiency, 2019
4. Mokhtar, Ali. Judicial Technology and AI in Courts, Oxford: Oxford University Press, 2022,
5. World Bank, Digital Justice Transforming Courts Through Technology, Washington World Bank Publications, 2021.